الصدمة النفطية الثالثة والتداعيات المحتملة

باسم عبد الهادي حسن

تدل المؤشرات الاقتصادية الحالية التي تشهدها السوق النفطية على ان هناك صدمة نفطية ثالثة في طور التشكل لاسيما مع ارتفاعات اسعار النفط التي استمرت منذ ثمانية اشهر في بداية النصف الثاني لعام ٢٠٠٤ حتى الان، وتتسم السوق النفطية في معظم الاوقات بالتأرجح بين فترات يسودها انتعاش في الطلب (او قلة العرض) مصحوب بارتفاع كبير في عائدات الدول المصدرة للنفط، وفترات اخرى يغلب عليها الانكماش في الطلب (او زيادة العرض) مصحوب بنقص حاد في العائدات، وفي بعض الاحيان يأخذ التأرجح اشكالا عنيفة بحيث اصبح يشار إليه في الادبيات الاقتصادية الدولية غير العربية بـ(الصدمات النفطية) Oil Shock، في حين تشير اليه الادبيات الاقتصادية العربية بـ(تصحيح اسعار النفط) Adjustment وقد شهد الاقتصاد العالمي حدوث صدمتين نفطيتين حتى الان الاولى عام ١٩٧٣ والثانية عام ١٩٧٩,

وعلى الرغم من كل المحاولات التي تقوم بها (OPEC) لتحقيق استقرار سعري يخدم بشكل رئيس الدول المنتجة الاعضاء في المنظمة من دون ان يخل بالتوازن الاقتصادي الدولي الا انها لم تستطع ان تحقق الاهداف التي وضعتها في بداية تأسيسها حيث شهدت مواقفها العديد من لحظات الضعف لاسيما في السنوات الاخيرة، الامر الذي يمكن ان نعزيه الى مجموعة اسباب نستطيع ان نحددها بالآتي:

-اختلاف الدول الاعضاء في الرأي تجاه بعض القرارات والمواقف الدولية بسبب تعرض بعض منهم الى ضغوط سياسية من قبل الدول الرأسمالية المستهلكة للنفط، الامر الذي جعل قرارات المنظمة تتسم بالضعف والاهتزاز وهو ماحدث في اكثر من مناسبة.

-انخفاض نسبة مساهمة (OPEC) الى الانتاج العالمي حيث قدرت بـ٣٣٪ من حجم السوق النفطية عام ٢٠٠٤ مقارنة بـ٤١٪ عام ١٩٩١ و٥٣٪ عام ١٩٧٣ ويعود ذلك الى تزايد انتاج النفط في الدول خارج منظمة (OPEC) فضلا عن زيادة الطلب المحلي على النفط في الدول المنتجة الذي قاد بالنتيجة الى اضعاف القدرة التساومية للمنظمة في جانب العرض.

-ارتفاع وتيرة الازمات السياسية والمواجهات العسكرية الدولية لاسيما في المناطق الرئيسة لانتاج النفط، مما قلل من اهمية العوامل الاقتصادية في تحديد التوازنات السعرية نتيجة تزايد القلق وعدم اليقين في السوق النفطية.

-ظهور وكالة الطاقة الدولية InternationalEnergy Agency التي تأسست عام ١٩٧٤ كقوة مقابلة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) للدفاع عن مصالح الدول الصناعية المستهلكة للنفط.

لقد ساهمت مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية في تشكل الصدمة النفطية الحالية كان ابرزها الهجمات الارهابية التي شهدتها السعودية والعراق فضلا عن الزيادة الكبيرة في الطلب من قبل بعض الدول الاسيوية (الصين والهند) نظرا لارتفاع نسبة النمو التي تشهدها هذه الدول وقد تزامن كل ذلك مع مجموعة اخرى من العوامل الطارئة كالازمة السياسية في فنزويلا وازمة شركة يوكوس الروسية واضراب نقابة العمال في النرويج وزيادة العنف في نيجريا، مما اثار قلق السياسيين والاقتصاديين على حد سواء، لاسيما مع ظهور مؤشرات جيوسياسية جديدة في السوق النفطية يصعب تقديرها تتمثل بما يعرف بـ(الارهاب الدولي).

لقد حاولت منظمة اوبك ان تحد من هذه الصدمة من خلال رفع سقوف الانتاج في الدول الاعضاء الى اعلى مستوياتها فضلا عن حث بقية الدول المنتجة للنفط من خارج اوبك على فعل الشيء ذاته، وقد استجابت مجموعة من الدول لذلك وكانت السعودية من بين ابرز تلك الدول حيث زادت انتاجها بما يقارب (٢,٨) مليون برميل يوميا، وعلى الرغم من كل تلك المحاولات الا ان الاسعار ظلت خارج نطاق سيطرتها.

وفي ظل الارباك الحاصل في السوق النفطية ومايلفها من غموض يتعلق بالعرض والطلب فضلا عن عدم القدرة على التنبؤ بتحركات الاسعار تثار المخاوف من ظهور تداعيات اقتصادية خطيرة على الصعيد الدولي، يمكن تحديد اهما بالاتي:-

١- المرض الهولندي (Dutch disease).

مع استمرار التقلبات الحادة والمتزايدة في اسعار النفط تتزايد المخاوف من احتمال ظهور مايعرف بالادبيات الاقتصادية (بالمرض الهولندي) وهو يشير الى الاثار السلبية التي يفرزها ارتفاع الصادرات النفطية على القطاعين الزراعي والصناعي نتيجة لزيادة الانفاق على السلع المحلية ونتيجة لانتقال عوامل الانتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدول المصدرة للنفط.

وتختلف حدة اثار المرض الهولندي من دولة الى اخرى حسب طول الفترة الزمنية للتغير اولا وحسب الخصائص الاقتصادية للدولة ثانيا، والتي يمكن تحديد اهمها بطول الفترة الزمنية للتغيير في العائدات، حيث تزداد حدة الاثار كلما طالت الفترة الزمنية (علاقة طردية)، ونسبة التغير في العوائد النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي GDP حيث تكون العلاقة طردية (مع افتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة).

٢-التضخم الركودي (Stagelation)

ان حالة التضخم الركودي التي كانت شائعة في سبعينيات القرن الماضي تثير القلق مرة اخرى هذه الأيام، لاسيما ان التضخم الدولي اصبح امرا لامفر منه في السنوات الاخيرة، الى جانب ذلك فان الدول الصناعية المستهلكة للنفط تصر على عدم تخفيض الضرائب (حيث يباع برميل النفط للمستهلك بحدود ١٣٠ دولاراً على الرغم من انه يشترى باقل من ٣٠دولاراً) وبالتالي فان الصدمات النفطية ترفع التضخم حتى مع تقليل الطلب في الدول المتقدمة في حالة اصرار العمال على زيادة الاجور لغرض تعويض الارتفاع في قوائم الطاقة.

وفي هذا الاتجاه فقد ادت الصدمة النفطية الثالثة إلى ارتفاع الضغوط التضخمية في دول الاتحاد الاوروبي بمعدلات عالية لم تقل عن نسبة ٢٪ طوال العام الماضي، الا ان البنك المركزي الاوروبي (ECB) يتوقع ان تنخفض هذه النسبة خلال هذا العام الى اقل من ذلك.

٣-تأثر مستوى النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المستهلكة للنفط بسبب تراجع الطلب العالمي، وتؤكد احدى الدراسات ان ارتفاع اسعار النفط بمقدار ١٠ دولارات سوف يقلل الناتج القومي للدول الصناعية المستهلكة للنفط بحدود ٤٪ على الامد المتوسط.

٤- من المتوقع ان تاخذ اسعار النفط منحى تنازليا تصل معه اسعار سلة (OPEC) في نهاية عام ٢٠٠٥ الى حدود ٣٠ دولاراً للبرميل الواحد، لاسيما مع التراجع المتوقع للطلب العالمي بعد فصل الشتاء حيث يزداد استهلاك الوقود فيه بغرض التدفئة (والذي جاء شديد البرودة هذا العام) وهو الامر الذي اكده ايضا فرنسوا بورغينيون كبير اقتصاديي البنك الدولي.

الى جانب ذلك فقد بدأت عدة دول وشركات كبرى في تطوير آبار جديدة بعد ارتفاع الاسعار يشجع على قيام تلك الاستثمارات.

٥-يرى خبراء النفط ان الوصول الى منتصف الاحتياطي النفطي سيحصل في الفترة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، وفي نفس الاتجاه ترى وكالة الطاقة الدولية (IEA) ان الكثير من حقول النفط خارج الشرق الاوسط سوف تصل الى منتصف العمر في فترة قريبة، الا ان ارتفاع الاسعار وبقاءها بمعدلات تزيد على ٤٠ دولاراً سوف يؤجل هذه التوقعات لسببين هما زيادة الاستثمار في الاستكشافات النفطية وبالتالي زيادة حجم الاحتياطي النفطي اولا والسبب الثاني هو انخفاض حجم الطلب العالمي الامر الذي سيؤدي بالنتيجة الى تاخر الوصول إلى منتصف الاحتياطي النفطي.

٦-من المتوقع ان يتركز ٨٥٪ من سكان العالم عام ٢٠٢٠ في الدول النامية مما سيؤدي الى ارتفاع كثافة استخدام الطاقة وسيستمر ذلك خلال العقدين او الاربعة عقود القادمة، لذا يعمل منتجو النفط على زيادة استثماراتهم في هذه المناطق من العالم التي تنمو اقتصاديا بشكل متلاحق.

٧-لقد اثبتت الصدمة النفطية الثالثة ان تقلب اسعار النفط وعدم قابليتها للتنبؤ سيكون النمط الذي سيسود السوق النفطية على المدى البعيد، وان العوامل الجيوسياسية سيكون لها دور اكبر في تحديد الاسعار، وهذا يخالف ماذهب اليه البرفسور موريس ادلمان (Morris Adilman) في ان النفط سلعة قابلة للاستبدال وتجد طريقها الى الاسواق بغض النظر عن السياسة.

ان اسعار النفط في السوق الدولية لاتزال تتجاوز ٤٥دولاراً على الرغم من اختفاء بعض اسباب هذه الصدمة وزيادة انتاج اوبك بحدود مليوني برميل لتلبية الطلب والحفاظ على مستوى الاسعار، ويعزي المراقبون استمرار ارتفاع الاسعار الى حالة القلق التي تعيشها السوق من تكرار هذه الازمة في اي وقت مستقبلا، الامر الذي سيعمق هذه الصدمة، ومن جانب اخر فان هذه الصدمة سوف تعزز الاستثمارات في القطاع النفطي لاسيما بعد توقف تلك الاستثمارات لفترة طويلة بسبب تراجع الاسعار دون عشرة دولارات للبرميل، ولكن لحين حصول تلك الاستثمارات يبقى هناك سؤال مهم تطرحه هذه الصدمة مفاده: الى اي مدى تمتلك اوبك القدرة على صياغة المعادلة السعرية في السوق النفطية في ظل العوامل الجيوسياسية الحالية؟

سيفان أعاق التحقيق في حسابات النفط مقابل الغذاء عام ٢٠٠١

أوضحت لجنة التحقيق في اتهامات بالفساد في برنامج النفط مقابل الغذاء أن رئيس البرنامج بينون سيفان أعاق طلبا لتدقيق الحسابات عام ٢٠٠١ في وقت كان يواجه فيه اتهامات بتمرير صفقات لشراء النفط من العراق.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أوقف سيفان عن العمل مؤقتا، عقب اتهامات من قبل رئيس لجنة التحقيق بول فولكر بأن عقود النفط التي أبرمها سيفان قوضت سمعة المنظمة بشكل خطير.

يشار إلى أن تقريرا محاسبيا أميركيا كشف مؤخرا أن السلطة التي كانت تقودها الولايات المتحدة في العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣ لم تتوخ الحذر كما ينبغي في ما يتعلق بإنفاق نحو ٨,٨ مليارات دولار من أموال العراق.

وأكد التقرير الرسمي الذي نقلته مجلة تايم الأميركية أن عدم كفاءة المراقبة لما يعرف بصندوق تنمية العراق عرض الأموال للفساد، وذلك عبر دفع مرتبات رواتب لموظفين وهميين يعملون في قطاع الأمن والحراسة.

وذكر أن سلطة الائتلاف المؤقتة التي كان يقودها الأميركي بول بريمر تركت هذه المبالغ الكبيرة معرضة لعمليات احتيال ورشوة واختلاس.

كما اعترف رجل أعمال أميركي من أصل عراقي بأنه عمل وسيطا للعراق وبأنه تسلم مبالغ من برنامج النفط مقابل الغذاء الخاص بالعراق.

وأقر سمير فنسنت (٦٥ عاما) بأنه مذنب في أربع تهم تتعلق بالصفقة التي تحقق الولايات المتحدة فيها حيال مزاعم بانتهاك مبلغ ٦٤ مليون دولار. حيث اعترف بحصوله على أكثر من تسعة ملايين برميل من النفط تم بيعها بحوالي ٣ إلى ٥ ملايين دولار.

ويواجه الرجل في حال إدانته عقوبة السجن لفترة قد تتجاوز ٢٨ عاما ويمكن أن تخفض الفترة في حال تعاونه مع السلطات. وقد وافق فعلا على التعاون في التحقيقات التي تجريها وزارة العدل الأميركية في فساد برنامج النفط مقابل الغذاء.

الرياض تتعهد بضخ (٩) ملايين برميل يومياً

الرياض-بي بي سي:

تعهدت المملكة العربية السعودية بضخ ٩ ملايين برميل يوميا من النفط الخام الى حين صدور قرار آخر وذلك بهدف تحقيق استقرار سوق النفط العالمي.

وقال وزير النفط السعودي عبد الله النعيمي إن الرياض على ثقة بأن أية هجمات إرهابية ضد شبكة الطاقة السعودية ستفشل في عرقلة إمداداتها الحيوية من النفط.

وقال النعيمي في مؤتمر صحفي "إنتاج السعودية من النفط يبلغ حاليا ٩ ملايين وستواصل إنتاج نفس المستوى إلى حين اتخاذ قرار آخر".

وكانت أسعار النفط قد انخفضت إلى ٤٥ دولارا للبرميل اثر دلائل بأن منظمة الاوبك لن تقلص الإنتاج قبل اجتماعها المقرر عقده في إيران في ١٦ آذار المقبل.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية للسعودية١١ مليون برميل يوميا.

وتحسبا لزيادة الطلب على النفط، تأمل الرياض زيادة طاقتها الإنتاجية إلى ١٢,٥ مليون برميل يوميا خلال السنوات الأربع القادمة.

وقال النعيمي إن السعودية قامت بتعزيز الإجراءات الأمنية خلال الأشهر القليلة الماضية حول منشآتها النفطية كما رفعت حالة التأهب تحسبا لوقوع هجمات إرهابية.

وكانت أسعار النفط قد تراجعت حيث أدى تحسن الأحوال الجوية في الأسواق الرئيسية إلى تراجع الطلب على وقود التدفئة، بينما تلقى المتعاملون أنباء اعتزام السعودية زيادة إنتاجها بنسبة ١٥٪ خلال الأعوام الأربعة القادمة.

ففي نيويورك انخفض سعر النفط الخفيف تسليم آذار بمقدار ٢٠ سنتا ليصل الى ٤٥,٠٨ دولارا للبرميل في التعاملات الالكترونية.

وفي لندن تراجع سعر خام برنت تسليم آذار٢١ سنتا الى ٤٢,٨٣ دولارا للبرميل.

السلطة الفلسطينية تنفي إجراء اتصالات لبيع غاز لإسرائيل

نفى مدير هيئة البترول الفلسطينية أن تكون قد جرت أية اتصالات فلسطينية إسرائيلية مباشرة بشأن بيع غاز طبيعي فلسطيني إلى إسرائيل.

يأتي ذلك ردا على ما ذكرته صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية من أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون وافق مبدئيا على شراء الغاز الطبيعي من الفلسطينيين مقابل تزويدهم بالمياه.

وكانت شركة بريتش غاز البريطانية وشريكتها شركة سي سي سي التي تضم رؤوس أموال عربية قد اكتشفت حقلا للغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط قبالة ساحل غزة.

يشار إلى أن الاحتياطي الفلسطيني من الغاز يقدر بنحو ٤٠ مليار متر مكعب.

ارتفاع إنتاج مصر من النفط الشهر الماضي

قالت الهيئة المصرية العامة للبترول إن إنتاج مصر من النفط الخام ارتفع في كانون الثاني الماضي إلى ٥٩٠٣٢٣ برميلا يوميا من ٥٧١٣٣٠ في الشهر السابق له.

وتراجعت مبيعات مصر من الغاز الطبيعي إلى ٢,٨٧ مليار قدم مكعب يوميا في الشهر الماضي مقارنة مع ٣,١١ مليارات في كانون الأول الماضي، في حين هبط إنتاج مصر من الغاز الطبيعي إلى ٣,٢٥ مليارات قدم مكعب يوميا في الفترة نفسها من ٣,٥٣ مليارات.

وبلغ إنتاج مصر من المكثفات الشهر الماضي ٦٨٠٦٥ برميلا يوميا انخفاضا من ٦٩١٢٩ برميلا يوميا في الشهر السابق له.

وكان إنتاج مصر من النفط الخام قد انخفض في كانون الأول الماضي إلى ٥٧١٣٣٠ برميلا يوميا من ٥٩٩ ألفا في الشهر الذي قبله.

وتستهلك مصر نحو ٥٧٠ ألف برميل يوميا من النفط ولديها ٢,٩ مليار برميل احتياطي، لكنها تعاني من تقادم حقول النفط المنتجة فيها وعدم وجود استكشافات كبيرة منذ عام ١٩٩٩,

ويقول محللون إن مصر قد تصبح دولة مستوردة للنفط عام ٢٠١٠ لذلك اتجهت إلى تنمية قطاع الغاز. ولدى مصر احتياطي من الغاز يصل إلى ٧٥ تريليون قدم مكعب منها ٥٣ تريليونا احتياطي مؤكد. ويقول خبراء إن هذا الرقم قد يصل إلى ١١٠ تريليونات بالنظر إلى الاستكشافات الجديدة في القطاع.

روسيا تحظر قطاعي الذهب والنفط على الشركات الأجنبية

موسكو (CNN)

أعلن وزير الموارد الطبيعية الروسي، يوري تروتنيف، أنه لن يكون بإمكان الشركات الأجنبية المشاركة في العطاءات الكبرى الخاصة بالثروات المعدنية، في عام ٢٠٠٥,

ويعني تطبيق هذا المنع، أن الشركات المملوكة من قبل مواطنين روس، بنسبة ٥١ في المائة، على الأقل، ستمتلك وحدها الحق في دخول مجال النفط وحقول الغاز حول جزيرة سخالين، وبحر بارينتس، وحقول النفط الروسية في القطب الشمالي، بحسب وكالة الأسوشيتد برس.

وستمنع الشركات التي يسيطر عليها أجانب، من دخول المزادات العلنية، لمخزون الذهب الروسي "سوخوي لوغ"، ومعادن أخرى منها النحاس.

ولم توضح مصادر الوزارة المدة الزمنية التي سيستمر فيها تطبيق قرار الحظر هذا.

ومعروف أن منجم "سوخوي لوغ" هو واحد من أكبر مناجم الذهب في العالم، كما أن حقول النفط والغاز على شواطيء جزيرة سخالين، الواقعة على المحيط الهادىء، هي من الأكبر في العالم.

نذكر أن الكرملين يسعى، منذ تسنم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الحكم، إلى استعادة السيطرة على قطاع النفط والغاز.

وكان الهجوم العنيف الأول على شركة النفط "يوكوس"، الذي انتهى بامتلاك "روزنافت"، وهي الشركة المملوكة من قبل الدولة الروسية، لأصول شركة يوكوس في كانون الأول الماضي، عبر مزاد علني، بعد نجاح محاولات إفلاس يوكوس.

الجزائر تزيد صادرات الغاز إلى المكسيك

وقعت الجزائر والمكسيك خطاب نية زيادة صادرات الغاز الطبيعي الجزائرية إلى مكسيكوسيتي.

ويهدف الاتفاق الذي أبرم بين وزيري الطاقة أثناء زيارة رسمية للرئيس المكسيكي فيسنت فوكس هي الأولى من نوعها خلال ٣٠ عاما إلى دعم مبيعات الغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال إلى المكسيك.

وأبلغ وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل الإذاعة الحكومية أن باستطاعة بلاده أن تزيد صادراتها من غاز البترول المسال.

وتتطلع المكسيك الى الجزائر - عضو أوبك التي تعد من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم- كمورد مستقبلي للغاز الطبيعي لمرافئ واردات الغاز التي تبنيها المكسيك على امتداد ساحلها.

وقال فوكس في تصريحات صحفية اثناء الزيارة إن الجزائر تعد قطبا مهما في منطقة الشمال الأفريقي، وإن ذلك ما دفع بلاده لإقامة علاقات معها في عدة مجالات.

وقد أجرى الرئيس المكسيكي محادثات مع نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ركزت على دعم علاقات البلدين. وكان فوكس قد قدم إلى الجزائر بعد أن أنهى زيارة للمغرب هدفت أيضا إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية.

يشار إلى أن ضعف استثمارات مؤسسة بيميكس النفطية الحكومية المكسيكية المحتكرة في استكشاف الغاز جعل البلاد غير قادرة على الوفاء بالطلب المتزايد على الغاز الطبيعي، مما دفعها للاعتماد على استيراد غاز أميركي مكلف لسد حوالي ١٥٪ من احتياجاتها من الغاز.

فنزويلا وكونوكوفيلبس تتفقان على استغلال حقل كوروكورو

قالت شركة النفط الفنزويلية العامة بتروليوس دي فنزويلا إنها وافقت على خطة تقوم بموجبها شركة كونوكو فيلبس للنفط باستغلال حقل كوروكورو في شرقي فنزويلا.

وأضافت الشركة أن الاتفاق على تنفيذ الخطة جاء خلال اجتماع للرئيس الفنزويلي هوغو شافيز مع رئيس شركة كونوكو فيلبس جيمس ميلفا.

وكانت الشركة الأميركية تنوي الشروع في حفر ١٤ بئرا في مكان الامتياز في شهر كانون الأول من العام الماضي إلا أن الحكومة الفنزويلية قررت تأجيل الخطة بسبب خلاف بين الطرفين.

وكانت كونوكو فيلبس أعلنت اكتشاف الحقل عام ١٩٩٩ وتم إعلان إمكانية استغلاله تجاريا عام ٢٠٠٢,

وتعتزم الشركة إنتاج ٧٥ ألف برميل من النفط من الحقل عام ٢٠٠٧ و ١٢٠ ألف برميل عام ٢٠٠٩,

وبالإضافة إلى كونوكو فيلبس تشارك في المشروع أيضا شركات إيطالية وفنزويلية.

يشار إلى أن مجموعة توتال النفطية الفرنسية أعلنت أنها ستستثمر ٥ مليارات دولار في السنوات السبع المقبلة، لاستخراج النفط في منطقة تقع جنوب شرقي فنزويلا تضم على عمق أكثر من ٣٠٠ متر تحت الأرض مخزونات مماثلة لمخزونات الشرق الأوسط.

ويأتي هذا الاستثمار في إطار مشروع جديد مع بتروليوس دي فنزويلا. وتوتال هي المساهم الرئيسي في المشروع بـ ٤٧٪ إلى جانب الشركة الفنزويلية العامة (٣٨٪) وشركة (شتات أويل) النرويجية (١٥٪).

وتستثمر توتال أيضا مع المجموعة البريطانية (بي بي) حقل خوسيبين شرقي فنزويلا.

وتنتج فنزويلا ٣,١٠٧ ملايين برميل يوميا من النفط طبقا لحصص الإنتاج المقررة من قبل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

إندونيسيا تدرس الانسحاب من منظمة أوبك

تدرس لجنة الطاقة في برلمان إندونيسيا إمكانية انسحاب البلاد من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من عدمه.

يأتي ذلك بعد الضغوط السياسية التي تعرض لها الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودويونو لدفعه إلى الانسحاب من أوبك بعد تراجع إنتاج البلاد من النفط.

ويقول سياسيون مطالبون بالانسحاب إن العضوية في أوبك مكلفة جدا لأن إندونيسيا تدفع سنويا للمنظمة مليوني دولار.

وانخفض إنتاج إندونيسيا العضو الآسيوي الوحيد بالمنظمة من النفط منذ عشر سنوات، ما اضطرها لضخ أقل بكثير من حصتها المقررة بـ١,٤ مليون برميل يوميا. وهو ما همش دورها داخل أوبك بسبب عدم قدرتها على الوفاء بحصتها المقررة.

لكن وزير الطاقة والمناجم الإندونيسي بورنومو يوسيجيانتورو أبلغ لجنة الطاقة بأن من مصلحة جاكرتا الاستمرار في عضوية أوبك لأنه يتيح الاتصال الدوري مع حلفائها النفطيين بأفريقيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط.

ومن جهته قال المتحدث باسم أوبك عبد الرحمن الخريجي إن الأمانة العامة للمنظمة لم تتسلم أي إشعار بهذا الصدد، مشيرا إلى أن من حق الحكومة الإندونيسية اتخاذ مثل هذا القرار.

لكن الخريجي أكد أنه في حال الانسحاب فإنه لن يؤثر على مصداقية أو قوة المنظمة، مشيرا إلى حدث مشابه وقع منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي بانسحاب دولتين.